

**دور القواعد الأخلاقية لمهنة المراجعة في دعم إجراءات الكشف عن عمليات الاحتيال المالي
دراسة استطلاعية لرأء عينة من المراجعين في محافظة صلاح الدين
م.وسام نعمة حسين
جامعة تكريت / كلية الادارة والاقتصاد**

المستخلص

تعد مهنة المراجعة من المهن التي تحكمها سلوكيات وقواعد وأخلاقيات معينة، ونشأت هذه المهنة في ظل بيئة تمارس فيها الأنشطة الاقتصادية بدرجة كبيرة من التعقيد، وبما أن إدارة المنظمة تقوم بتوفير معلومات مالية لمساعدة أصحاب المصالح والإطراف الأخرى في اتخاذ قراراتهم فيتوجب أن تكون صادقة وقابلة للاعتماد عليها، لذا فإن مهنة المراجعة هي التي تحكم على مدى صحة هذه الخصائص (المصداقية والاعتمادية) فيها. وفي ظل تنامي ظاهرة الاحتيال المالي في القوائم المالية والتحريفات المتعمدة لحقيقة الموقف المالي للمنظمة، كان لابد من تزايد مسؤولية المراجع للوقوف ضد هذه الحالات والعمل على كشفها بهدف الحد منها ومن تأثيرها. وقد تبين أن إجراءات الكشف عن الاحتيال لها ارتباطات معنوية بمستوى معنوية 0.01 مع جميع فقرات الدراسة عدا السرية والموضوعية والصلاحيات، كما أن القواعد الأخلاقية لها ارتباطات معنوية بمستوى معنوية 0.01 مع جميع فقرات الدراسة عدا الصلاحيات والتدوير، وأخيراً فقد اتضح من خلال النتائج انه كلما ازداد محور القواعد الأخلاقية بمقدار وحدة واحدة فان إجراءات الكشف عن الاحتيال ستزداد بمقدار 0.502 وحدة.

The role of the ethical rules of the profession in support of audit procedures for detecting financial fraud -An exploratory study of the views of a sample of auditors in the province of Salah al-Din

M. Wisam Neema Hussein

University of Tikrit / College of Administration and Economics

Abstract

The audit job is governed by certain behaviors, rules and ethics. This job originated in an environment that has economic activities with high degree of complication. Since the organization management has to provide financial information to help stakeholders and other parties to make their own decisions, it must be honest and able to the adoption by them, so the audit work is the key factor which govern and control over the truth of these properties (credibility and reliability).

In the light of the growing of financial fraud phenomenon in most organizations, it was necessary to increase the responsibility of the auditor to stand against these cases and work on detection in order to reduce them and their impact.

The study found that procedures of detecting financial fraud has significant correlation with significant level 0.01 with all the paragraphs of the study except with confidentiality , objectivity and authorities , and the ethical rules have significant correlation with significant level 0.01 with all paragraphs of the study, except the authorities and recycling. Finally it became clear from the results that when ethical rules increased by one unit, the procedures for detecting fraud will increase by 0.502 units.

المقدمة

نظراً للدور الكبير الذي تلعبه المراجعة في زرع الثقة في نفوس مستخدمي المعلومات المالية فإنها تعمل في الوقت نفسه على ردع مرتکبي المخالفات المالية و عمليات الاحتيال المالي في المنظمة، ولكن هذا الردع لن يكون كافياً في وجود الضغوط لارتكاب التحريفات والفرص لارتكابها لتمهد ممارسات و عمليات الاحتيال المالي والتي تكون عادة محكمة بحيث يصعب اكتشافها أو وجود مغريات موجهة للمراجع لمنع اكتشافها، ومن ثم فإن الفيصل في تفعيل دور المراجع لاكتشاف هذه العمليات هي بمدى التزامه بالمعايير الأخلاقية المهنية التي تدعم أدائه و سلوكياته في عملية المراجعة وإبداء الرأي الفني المحايد.

أهمية البحث

تبعد أهمية البحث من أهمية الدور الذي تلعبه الأخلاقيات المهنية للمراجع في تفعيل وتعزيز أدائه في ظل تنامي حالات الاحتيال المالي في القوائم المالية و ضرورة الالتزام بها عند ممارسة الإجراءات الخاصة بالكشف عنها.

مشكلة البحث

تتعدد مشكلة البحث في السؤال الآتي: هل أن التزام مراجع الحسابات بأخلاقيات مهنة المراجعة سيدفع باتجاه تعزيز أدائه و سيدعم من إجراءات الكشف عن عمليات الاحتيال المالي.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة كل من:

- 1- مفهوم الأخلاقيات بشكل عام والأخلاقيات المهنية لمراجع الحسابات بشكل خاص وأهميتها في تفعيل أدائه عند عمليات المراجعة.
- 2- مفهوم الاحتيال المالي وطرقه وأساليبه وأنواعه وتأثيره في مصداقية وموثوقية القوائم المالية.
- 3- دور مراجع الحسابات في الكشف عن الاحتيال المالي، ومدى مساهمة الالتزام بالأخلاقيات المهنية في تفعيل هذا الدور.

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية رئيسة مفادها أن التزام مراجع الحسابات بأخلاقيات المهنة سيدفع باتجاه تعزيز أدائهم ودعم إجراءات الكشف عن عمليات الاحتيال المالي.

الدراسات السابقة

- 1- دراسة (جعرة، 2012)، "أساليب المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتيال/الغش في البيانات المالية للشركات المساهمة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الأساليب والإجراءات المتتبعة لاكتشاف أفعال الاحتيال/الغش عند إصدار البيانات المالية لدى مجموعة من الشركات المساهمة العامة في الأردن، والعاملة في المدن الصناعية (عمان، إربد، الزرقاء) من وجهة نظر مراجع الحسابات الخارجيين، والمسؤوليات التي تقع على عاتقهم عند اكتشاف فعل الاحتيال/الغش. وركزت الدراسة على كل من عوامل المخاطرة المتعلقة بالأخطاء الناجمة عن التقارير المالية الاحتيالية وسوء استخدام أصول الشركة، وهي عوامل تؤدي إلى فشل مراجع الحسابات الخارجيين في الكشف عنها وقد اختار الباحث عينة عشوائية من المراجعين العاملين في مكاتب مراجعة الحسابات الخارجيين المسجلين لدى جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، وهؤلاء كانوا قد قاموا بالمراجعة على البيانات المالية للشركات المساهمة العامة في الأردن. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المهمة التي تقييد أصحاب المصالح الذين يسعون إلى الحصول على بيانات وتقارير مالية دقيقة حول وضع الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

- 2- دراسة (الذيبات، و خميس، 2008)، "المعايير العامة (الشخصية) للتدقيق معايير رمزية أم معايير هادفة إلى تحقيق الشفافية المالية".

هدفت الدراسة إلى تحليل المعاني الفنية والرمزية التي تكمن وراء إصدار المعايير الشخصية للمراجعة، وذلك من أجل التحقق من مدى كون هذه المعايير حقيقةً تهدف إلى تمكين

المراجع من المساهمة في تحقيق الشفافية المالية أم أنها ذات صبغة رمزية تسعى لتحقيق أهداف خاصة بالمهنة والمراجع، ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج التفسيري بالاعتماد على ما كتب من تنظير في مجال التبادل الرمزي في مجال المراجعة وعلى الجانب التحليلي التفسيري لدى الباحثين فضلاً عن التعرف إلى آراء المراجعين الخارجيين من خلال استبانة مصممة لهذا الغرض، وقد تم تصميم استبانة للتعرف إلى آراء المراجعين الخارجيين وزعت على عينة حجمها (100) مراجع خارجي، واستعيد منها (61) صالحة للتحليل، وتم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي من أجل تحليل آراء المراجعين، ومن خلال عملية التحليل، تبين للباحثين أن هذه المعايير، وعلى الرغم من أنها ركزت في ظاهرها على النواحي الفنية التي تهدف إلى الارتقاء بعملية المراجعة لمستوى يحقق خدمة مستخدمي البيانات المالية بشكل مناسب والمساعدة في تحقيق مستوى معقول من الشفافية المالية، إلا أنها مصبوغة بالرمزية من حيث إنها تسعى لتحقيق أهداف خاصة بمهنة المراجعة وبالمراجعين، مثل احتكار عملية تنظيم المهنة والدخول إليها، ورفع سمعة المهنة والمراجعين، وتوفير القدر المناسب من وسائل الدفاع بيد المراجع في حالة المقاومة، وزيادة الثقة بعملية المراجعة، وبالتالي فإن الباحثين يوصياني بضرورة قيام المسؤولين عن عملية تنظيم المهنة بإعادة النظر في هذه المعايير والرجوع إلى آراء مختلف فئات مستخدمي البيانات المالية حول كيفية تطويرها من أجل تقليل الرمزية والمساهمة الفعلية في تحقيق الشفافية.

3- دراسة (كراجة، 2004)، "مدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن والوسائل التي تشجعهم على الالتزام بها".

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تقييد مراجعى الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن، والتعرف على الوسائل التي تشجعهم على الالتزام بالسلوك المهني، ومن ثم تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في تطوير تلك الوسائل، ولتحقيق هذه الأهداف، قام الباحث بالاطلاع على عدة دراسات سابقة متعلقة بموضوع بحثه، وقام بعمل دراسة ميدانية بواسطة استبانة هدفت إلى معرفة مدى تقييد مراجعى الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن من وجهة نظر كل من: مراجعى الحسابات الخارجيين، ومستخدمي البيانات المالية وجهات الرقابة والإشراف على مهنة المراجعة في الأردن، وقد توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

- وجد أن مراجعى الحسابات الخارجيين في الأردن يتقيدون غالباً بقواعد السلوك المهني الصادرة عن جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

- وجد أن جميع فئات الدراسة اتفق على أن جميع الوسائل المذكورة في الدراسة تشجع مراجعى الحسابات الخارجيين على الالتزام بالسلوك المهني.

- وجد أن هناك تضارباً في وجهة نظر فئات الدراسة حول مستوى أهمية الوسائل التي تشجع مراجعى الحسابات الخارجيين على الالتزام بالسلوك المهني.

- لقد أجمعت فئات الدراسة على أن كلاً من معايير المراجعة الدولية، وقواعد السلوك المهني تعداد من أهم الوسائل التي تشجع مراجعى الحسابات الخارجيين على الالتزام بالسلوك المهني.

- وجد أن هناك تضارباً بين وجهة نظر المراجعين من جهة وبين وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية وجهات الرقابة والإشراف من جهة أخرى، بما يخص التزام المراجعين بقاعدة الاتصال بالمراجع السابق، حيث يرى المراجعون بأنهم ملتزمون بذلك القاعدة، بينما ترى جهات الرقابة والإشراف، ومستخدمو البيانات المالية عكس ذلك.

وقد خلص الباحث في نهاية الدراسة إلى اقتراح مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في رفع مستوى السلوك المهني لمراجع الحسابات الخارجي في الأردن، وتشجيعهم على الالتزام بقواعد السلوك المهني.

4- دراسة (الغزاوي، 2008)، "دور قسم الرقابة والتدقيق الداخلي ومسؤوليته في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الدوائر الحكومية".

هدفت الدراسة إلى تقديم مجال مفاهيمي يسلط الضوء على مفهوم الفساد الإداري ومفهوم الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية وما يتعلق بذلك من مفاهيم أخرى تساعد على فهم هذه الظاهرة وما يتعلق بها من أسباب في انتشارها وأليات مكافحتها والحد منها. وتسلیط الضوء على نقاط الضعف في أقسام الرقابة والمراجعة الداخلية في وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب. فضلاً عن تحديد واقع حال العمل في أقسام الرقابة والمراجعة الداخلية في وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب. وأخيراً دراسة العلاقة بين ظاهرة الفساد ونموها ومقدار كفاءة أقسام الرقابة والمراجعة الداخلية وفعاليتها. وبيّنت الدراسة أن ضعف كفاءة أقسام الرقابة والمراجعة الداخلية واقتصر نشاطها على بعض فعاليات ومهام الوحدات الاقتصادية وارتباطها الإداري المباشر ب تلك الوحدات أدى إلى انتشار ظاهرة الفساد الإداري.

5- دراسة (الفللاوي، 2009)، "دور مراقب الحسابات في الكشف عن عمليات الاحتيال في البيانات المالي".

هدفت الدراسة إلى تسلیط الضوء على مفهوم وأنواع الاحتيال في البيانات المالية. وتسلیط الضوء على إجراءات المراجعة مثل استجابة لمؤشرات احتمال وجود الغش والاحتيال. وأخيراً إعداد برنامج مراجعة مقترن وفق معيار المراجعة الدولي (240). وووجدت الدراسة أن فاعلية المراجعة الخارجية تتأثر في الكشف عن حالات الغش والاحتيال بمستوى مراعاة مؤشرات احتمال وجودهما أثناء اختبارات الالتزام والاختبارات الجوهرية. فضلاً إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- يعد الكشف عن حالات الغش والاحتيال وما يتعلق بإساءة استخدام المال العام من المهام الأساسية لعمل ديوان الرقابة وفق قانون الديوان.

- أولى الديوان طبقاً لقانون اهتماماً كبيراً في تطوير مهارات موظفيه عن طريق الدورات التدريبية منذ العام 2005 في مجال الكشف عن حالات الغش والاحتيال.

- للديوان تطبيقات عملية في مجال الكشف عن حالات الغش والاحتيال والاحتيال والمتمثلة بتولية رئاسة لجنة المراجعة المتقطع للكشف عن حالات ازدواجية صرف الرواتب لموظفي الدولة من أكثر من جهة حكومية، كما نفذ الديوان عملية فحص وتقديم أنظمة الرقابة الداخلية لمقر الوزارات والتشكيلات التابعة لها وحدد جوانب الخلل في تلك الأنظمة وإبلاغها إلى الوزارات بهدف تلافي جوانب الخلل التي تساعد في تحديد وتقليل حالات الغش والفساد.

- أما فيما يخص برامج المراجعة العامة لعينة البحث فقد تضمنت بعض إجراءات المراجعة المتعلقة بالكشف عن الغش والاحتيال وبشكل متباين بين مجموعة الإجراءات.

- تفتقد برامج المراجعة إلى تحديد أهداف المراجعة بشكل مكتوب لتمكن الرقيب المالي من الرابط بين إجراءات المراجعة وأهداف المراجعة، وخصوصاً في مجال الكشف عن حالات الغش والاحتيال.

6- دراسة (الديراوي، 2010)، " مدى التزام مراقبى الحسابات بأخلاقيات مهنة التدقيق".

بيّنت الدراسة أن لمهنة مراجعة الحسابات أخلاقيات وسلوكيات وقواعد مهنية خاصة ينبغي الالتزام بها من مؤدي هذه المهنة . لذا فإن مشكلة البحث يمكن صياغتها في السؤال التالي (ما مدى التزام مراقبى الحسابات بأخلاقيات مهنة المراجعة أثناء فيامهم بأداء المهام الموكلة إليهم)، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام مراقبى الحسابات الخارجيين في المحافظة على أخلاقيات مهنة المراجعة، وكذلك بيان آلية تعزيز عمل مراقب الحسابات والوسائل التي تشجعه على الالتزام بالقواعد السلوكية والأخلاقيات المهنية في عمله.

وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة استعانت الباحثة بدراسات سابقة تناولت الجانب الأخلاقي لمراقب الحسابات فضلاً عن الاطلاع على كتب ومصادر أخرى تتعلق بموضوع بحثها، أضافه إلى قيامها بأجزاء دراسة ميدانية عن طريق إعداد استبانة تتكون من مجموعة من أسئلة تناولت الفرضيات التي وضعتها الباحثة لقياس درجة الالتزام، وقد شملت عينة البحث التي قامت الباحثة بتوزيع الاستبانة عليهم كل من مراقبى الحسابات والعامليين في القطاعين الحكومي (ديوان الرقابة المالية في البصرة) و الخاص (مكاتب المراجعة الخاصة في البصرة).

ومن خلال تحليل نتائج الاستبانة توصلت الباحثة إلى الآتي:

- إن مراقبى الحسابات الخارجيين في القطاعين (الحكومي والخاص) يلتزمون بشكل عام تقريبا بقواعد السلوك المهني الصادرة من نقابة المحاسبين والمراجعين العراقيين.
- أن المسؤولية القانونية تؤثر في التزام مراقبى الحسابات بأخلاقيات المهنة.
- إن معايير المراجعة العامة وقواعد السلوك المهني في ضوء التعليم المهني المستمر تدفع مراقبى الحسابات بالالتزام بأخلاقيات المهنة.
- اتفقت فئات العينة جميعها على إن الوسائل التي تناولتها الباحثة في الدراسة تشجعهم على التمسك بأخلاقيات المهنة.
- أن التزام مراقبى الحسابات بأخلاقيات مهنة المراجعة أحد الوسائل المهمة في رفع مستوى المهنة.

وقد اقترحت الباحثة في النهاية مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تحدث مراقبى الحسابات للتمسك بأخلاقيات المهنية وقواعد السلوكية.

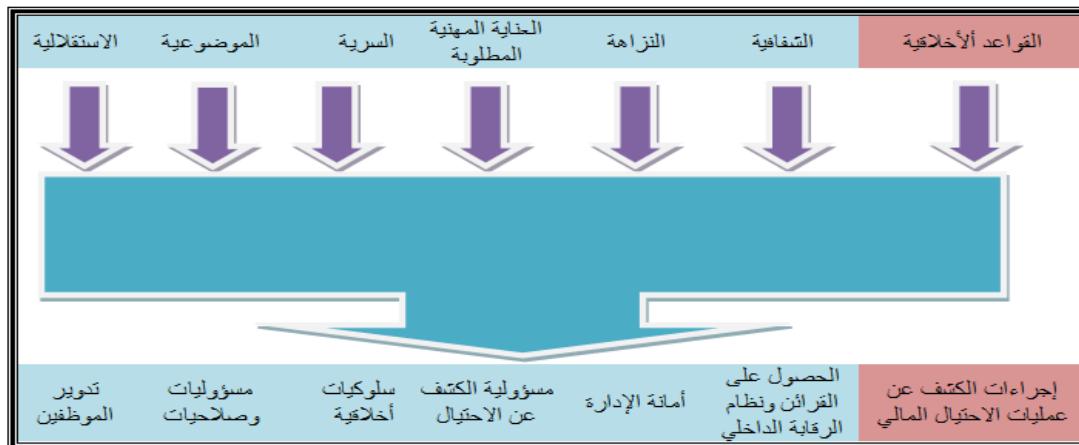
موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

من الدراسات السابقة لاحظ الباحث أن تلك الدراسات لم تقم ببيان العلاقة بين الاحتيال المالي ودور المراجع في اكتشافه والحد منه تحت مظلة القواعد والأخلاقيات المهنية التي تعمل كموجه ومنبه للمراجع في ذلك. لذا يمكن القول أن الدراسة الحالية تميزت عن الدراسات السابقة في أنها تناولت مدى التزام مراجع الحسابات بأخلاقيات المهنية للمراجعة في دعم أدائه ومن ثم أسمهاه ذلك في الكشف عن عمليات الاحتيال المالي في المنظمات.

منهج البحث

تم الاعتماد في البحث على المنهج الوصفي من خلال الأدبيات والنشرات العلمية ذات الصلة بالموضوع من رسائل وأطروحات جامعية ودوريات وكتب وأبحاث ومقالات إنترنت، وكذلك بالاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تصميم استبيان إذ تم توزيع (75) استماراة على عينة المجتمع المتمثلة بالمرجعين في محافظة صلاح الدين، وكانت الاستمارات المسترجعة والصالحة للتحليل (59) استماراة أي بنسبة (79%)، وقد تم تحليل النتائج إحصائيا باستخدام برنامج SPSS.

أنموذج الدراسة



خطة البحث

لغرض التحقق من فرضية البحث وتحقيق الأهداف المحددة له تم تقسيمه إلى المباحث الآتية:

- المبحث الأول: الاحتيال المالي ماهيته وأسبابه وأساليبه.
- المبحث الثاني: مفهوم القواعد الأخلاقية والسلوك المهني للمراجعة.
- المبحث الثالث: تحليل وعرض نتائج الاستبانة واختبار الفرضيات.

المبحث الأول الاحتياط المالي ماهيته وأسبابه وأساليبه

تعد ظاهرة الاحتيال من الظواهر السلبية التي يمكن أن يعبر عنها بأنها آفة اجتماعية، ووجودها في أي مجتمع من المجتمعات دليل على ابتعاده عن التمسك بالقيم وأحكام الدين والأخلاق العامة. وهي ليست ظاهرة حديثة بل موجودة منذ القدم ولكنها أخذت منحى أو أشكال مختلفة وكثيراً ما نجدها في الكتب المحاسبية أو القانونية أنها لا تأخذ مصطلح الاحتيال بمفرده بل تستعمل مصطلحات أخرى مرادفة أو مقابلة لمصطلح الاحتيال وهي كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر: التلاعب، الغش، التزوير، الاختلاس، الخطأ العمد، وغير ذلك. وعلى الرغم من أن الدول المتقدمة هي بؤرة الاحتيال ولكنها ما لبثت أن امتدت إلى الدول النامية في ظل العولمة.

تعريف الاحتيال المالي

الاحتيال في اللغة هو: مطالبتك الشيء بالحيل وكل من رام أمراً بالحيل فقد حاوله، ويمثل بمفهومه العام ظاهرة اجتماعية سلبية وهي دليل على ابتعاد الأفراد عن التمسك بالقيم الأخلاقية.(مهدى، 2011: 42) لقد وردت تعاريف عدّة له، أهمها ما صدر من المؤسسات المهنية المتخصصة كتعريف نشرة معايير المراجعة الصادرة من مجلس المحاسبين القانونيين التي عرفته على أنه التحريف المتعتمد للقواعد المالية، كما وعرفته مؤسسة النقد العربي السعودي على أنه أية ممارسة تتطوّي على استخدام الخداع للحصول المباشر أو غير المباشر على شكل من أشكال الاستقادة المالية لمرتكب الجريمة.(الفتلاوي ، 2009: 21) وكذلك التعريف الوارد في معيار المراجعة الدولي (240) والذي يشير إلى أن الاحتيال هو فعل متعتمد من قبل فرد واحد أو أكثر من قبل الإدارة أو المكلفين بالرقابة أو الموظفين أو أطراف أخرى، وهذا الفعل يتضمن استخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية.(معايير المراجعة الدولي 240) أو بالمخالفات المقصودة في عرض القوائم المالية يشارك فيها واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين أو أطراف خارجية، وأخيراً فإن دليل الاسوساتي الرقابي حول الاحتيال والفساد عرفه على أنه التزيف المتعتمد للحقائق والمعلومات الهامة للحصول على مزايا مالية غير مشروعة أو غير قانونية.

ولقد تناول العديد من الباحثين مفهوم الاحتيال المالي وعرف من بعضهم على أنه فعل مقصود من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص من الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثة والذي ينتج عنه تحريف في القوائم المالية، أو هو تعمد إخفاء أو تعديل البيانات لغرض الحصول على منافع خاصة، أو لتضليل طرف آخر، أو للhilولة بينه وبين الحصول على حقوقه المشروعة، أو تحميله بما يزيد عن التزاماته الحقيقية أو الحصول على أصول ومتلكات الوحدة الاقتصادية لاستخدامها في الأغراض الخاصة.(الصبان: 1990: 135) هذا ويشتمل الاحتيال المالي على: (مهدى، 2011: 43)

- تزوير أو تشويه أو تغيير السجلات والمستندات والوثائق.
- سوء توزيع الأصول.
- حذف أو إلغاء العمليات من السجلات أو المستندات.
- سوء تطبيق السياسات المحاسبية.

ومما نقدم يمكن القول أن الاحتيال المالي هو أي فعل متعتمد يُستخدم من خلاله الخداع أو التزيف في البيانات المالية للحصول على منافع مباشرة أو غير مباشرة مادية أو معنوية.

عناصر الاحتيال المالي

تلجاً العديد من الشركات ولاسيما المدرجة في أسواق الأسهم إلى الاحتيال المالي عبر التلاعب في نتائجها المالية وتسجيل قيم أقل أو أعلى من الواقع بغية تحقيق أهداف محددة تخدم مصلحة الدائرة الضيقة في إدارة الشركة على حساب ارتفاع مستوى المخاطر أمام المساهمين بصورة خاصة والاقتصاد بشكل عام، وأخيراً حتى يقع الاحتيال لابد وأن تتوفر فيه العناصر الآتية:(الغزاوي، 2008: 31)

- 1- يجب أن يكون هناك طرفان للاحتيال على الأقل يسمى الأول (مرتكب الجريمة) والطرف الثاني هو (المتضرك أو الضحية).
- 2- إهمال أو سهو مادي أو تشخيص خاطئ تم عمله بشكل متعمد بواسطة مرتكب الجريمة.
- 3- يجب أن تتوفر النية أو القصد بواسطة مرتكب الجريمة.
- 4- يجب أن يكون للضحية حق قانوني للرد.
- 5- يجب أن يكون هناك إما ضرر حقيقي أو خطورة وقوع ضرر (إساءة) للضحية (المتضرك) كنتيجة للثقة.

أسباب الاحتيال المالي

لابد من ذكر الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى تزايد انتشار حالات الاحتيال المالي التي يتم ارتكابها في السنوات الأخيرة والتي جاءت نتيجة تمايز مجموعة من العوامل المتعددة والمتنوعة والتي تختلف باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، كما تناول العديد من الكتاب هذه الأسباب بحسب وجهات نظرهم في طريقة تصنيفها، وبصورة عامة يمكن حصر هذه الأسباب بالآتي:

- 1- الأسباب الاقتصادية: كالفقر وارتفاع تكاليف المعيشة وسوء توزيع الدخل وانخفاض الأجر وانتشار البطالة.
- 2- الأسباب السياسية: كالدخول في الصراعات الإقليمية والدولية وكثرة تعاقب الحكومات والتوجهات السياسية والاقتصادية والتعليمية الخاطئة وكذلك حصر نظام الامتيازات على فئات معينة ومن سواها.
- 3- الأسباب الاجتماعية: كانتشار الثقافة الاستهلاكية وعدم انتشار الوعي الاجتماعي لمخاطر التلاعب وسلبية القيم والعادات والتقاليد إضافة إلى انخفاض مستوى التعليم والثقافة.
- 4- الأسباب الفسيّة: قد يتولد لدى بعض الموظفين الشعور بأنهم لا يحصلون على ما يستحقونه من مردود مالي نظير جهودهم ولاسيما في حالة ثبات رواتبهم بالمقارنة مع دخول العاملين في القطاع الخاص.

أنواع الاحتيال المالي

هناك وجهات نظر عديدة حول أنواع الاحتيال المالي، ولكن بصورة عامة يمكن تحديد أنواع الاحتيال المالي بما يلي:(الفلاوي، 2009: 41-28)

أولاً التلاعب: ويعرف على أنه نجاح في التدليس أو التضليل بنية الغش أو إيهام طرف آخر بترتبط بالتللاعب العادي، إساءة عرض البيانات وتعمد إخفاء الحقائق الهامة لغرض دفع فرد آخر لأداء أو عدم أداء شيء ما وفقاً لرغبة أو الفشل في الإفصاح عن حقائق هامة نسبياً بحيث يضلل الفرد عن طريق الغش والخداع في المطالبة بحقه في الأصول أو جعله يدخل عقد غير مرضي.

ثانياً الاحتيال: ويعرف على أنه سوء استخدام الأموال المعمودة لشخص معين أو التصرف بها بشكل غير قانوني وتغطيه هذا التصرف عن طريق التلاعب في الدفاتر والسجلات المحاسبية، كما عُرف على أنه قيام الموظف العمومي ومن في حكمه أو من العاملين في الشركات المالية والشركات العامة بإدخال مواد منقوله أو أوراق أو أية أشياء أخرى وجدت في حيازته بحكم وظيفته دون وجه حق. وهناك أنواع للاحتيال وطرق متعددة منها: (الاحتياط النقدي، احتيال الأصول).

ثالثاً الغش: ويعرف على أنه الأخطاء التي تقع قصداً، أي عن عمد وسبق إصرار، بهدف إخفاء معالم غش وقع بقصد تحقيق منفعة ذاتية أو مغنم شخصي على حساب المنظمة، وذلك عن طريق التلاعب في البيانات المحاسبية التي تتضمنها المستندات أو السجلات أو الدفاتر أو القوائم المالية، ومن أنواعه (غش الإدارة، غش العاملين).

رابعاً التزوير: ويعرف على أنه تحريف مفتعل للحقيقة في الودائع والبيانات التي يراد إثباتها بصك أو مخطط ويحتاج بها، وقد نجم أو يمكن أن ينجم عن ضرر مادي أو معنوي أو اجتماعي، ومنه

يتضح بأن عملية التزوير تأخذ في أغلب الأحيان أنواع الآتية: (تزوير المستندات الثبوتية، تقليل التوقيع والأختام، تحريف البيانات والمبالغ والأرقام والتواقيع والأسماء والعنوانين). خامساً المخالفات المالية: لقد عرّفت المخالفات المالية على أنها القيام بعمل مخالف للقوانين التشريعية والتنظيمية المعمول بها في المجال المالي كما يمكن اعتبار كل من امتنع عن تطبيق القوانين والقواعد المالية بمثابة مرتكب لمخالفة مالية ويمكن لهذه المخالفة أن تتخذ أشكالاً مختلفة كأن تكون على شكل تلاعب في الأموال أو تغيير في تطبيق التعليمات المالية أو في شكل جرائم كالسرقة والاختلاس. وهي متعددة ومتنوعة منها:

1- خرق القوانين والأنظمة والتعليمات والبيانات المالية.

2- الإهمال والتقصير الذي يؤدي إلى الضياع والهدر في الأموال والأضرار بالاقتصاد.

سادساً التهرب الضريبي: وهو مخالفة ضريبية ناجمة عن أخفاء المعلومات المقدمة للإدارة الضريبية أو تحريفها أو تزويرها بهدف تقليل مبلغ الضريبة أو أخفاء مخالفة سابقة وذلك من خلال عدم تسجيل المكلف في نظام مكافى الدخل أو عدم قيام المكلف المسجل بتقديم إقراره الضريبي السنوي إلى الإدارة الضريبية. أو هو محاولة المكلف الذي تتوافر فيه شروط الخصومة الضريبية عدم دفع الضريبة المستحقة عليه أو جزء منها دون أن ينفل إلى شخص آخر وفي هذه الحالة لا تحصل الإدارة الضريبية على أية ضريبة.

العوامل التي تؤدي إلى تزايد حدوث الاحتيال

العوامل التالية تزيد من خطورة وجود الاحتيال: (عبدالله، 1998: 63-64)

1- الريبة في كفاءة أو أمانة الإدارة.

2- ضغوط غير طبيعية تعاني منها المنظمة.

3- صعوبات في الحصول على قرائن المراجعة الازمة.

إجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي في المنظمات

يمكن تحديد بعض الطرائق التي تسهم في الحد من عمليات الاحتيال المالي في المنظمة

بالتالي:

- توفير نظام رقابة داخلي قوي.

- الاستعانة بمرتكزات حوكمة الشركات وتطبيقها في المنظمة لدعم الشفافية وسلوكيات العمل.

- نشر السلوكيات الأخلاقية فيما بين الموظفين.

- تحديد المسؤوليات والصلاحيات.

- تدوير الموظفين ضمن المنظمة من خلال نقلهم من قسم لأخر.

- توزيع الصلاحيات وعدم حصرها.

مسؤولية الكشف عن الاحتيال المالي

على الرغم من أن معظم الدراسات تشير إلى مسؤولية إدارة المنظمة في الكشف عن الاحتيال المالي، إلا أن هناك العديد من الجهات المسؤولة عن كشفه، ويمكن إدراجها على النحو الآتي: (القره غولي، 2010 : 18)

أولاً الجهات الدولية:

1- منظمة الأمم المتحدة: تم إصدار اتفاقية بهذا الشأن في 31 أكتوبر من العام 2003 وتم تفعيل العمل بها في 14 ديسمبر 2005 ومن أهم أهدافها:

- ترويج التدابير الهدافـة ودعـمها لمنع و مكافـحة الفـساد بـصورة أـكـفـاً وـأـنـجـحـ.

- ترويج التعاون الدولي و تيسيره و دعمـه و المسـاعدة التقـنية في مجال منـع و مكافـحة الفـسـاد بما في ذلك مجال استرداد الأـصـولـ.

- تعـزيـزـ النـزـاهـةـ وـالـمـسـاءـلـةـ وـالـإـدـارـةـ السـلـيـمـةـ لـلـشـؤـونـ وـالـمـمـتـلـكـاتـ العـامـةـ.

2- البنك الدولي: تدعـوا إـسـترـاتـيـجـيـةـ الـبـنـكـ الدـولـيـ إـلـىـ الـعـمـلـ عـلـىـ أـرـبـعـ جـهـاتـ هـيـ:

- مـسـانـدـةـ حـسـنـ نـظـامـ إـلـادـارـةـ العـامـةـ وـتـدـابـيرـ مـكـافـحةـ الفـسـادـ عـلـىـ الصـعـيدـ المـحـلـيـ.

- منـعـ الفـسـادـ فـيـ المـشـرـوعـاتـ الـتـيـ يـمـولـهاـ الـبـنـكـ الدـولـيـ.

- معالجة دور القطاع الخاص في الجهود المعنية بتحسين نظام إدارة القطاع العام ومكافحة الفساد.
- مساندة الجهود العالمية التي تبذل للحد من الفساد.
- 3- صندوق النقد الدولي: لجأ صندوق النقد الدولي إلى الحد من الفساد بتعليق المساعدات المالية لأية دولة يكون فيها الفساد عائق في عملية التنمية الاقتصادية.
- 4- منظمة الشفافية العالمية: أنشأت هذه المنظمة في العام 1993 وهي منظمة أهلية تعمل بشكل أساسي على مكافحة الفساد والحد منه من خلال وضع التشريعات وتبسيط الإجراءات واستقرارها وانسجامها مع بعضها في الموضوعية والمرونة والتطور على وفق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.
- ثانياً الجهات المحلية: ومحلياً (على مستوى العراق) هناك ثلاثة دوائر رئيسة تعمل على مكافحة الفساد والاحتيال المالي وهي على النحو الآتي:
 - 1- ديوان الرقابة المالية: يعُد ديوان الرقابة المالية أحد الأعمدة الثلاثة التي تعمل على مكافحة الفساد والاحتيال المالي، ويعُد الديوان مؤسسة عامة مستقلة مهمتها تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة الخاصة بالعمليات الحكومية والأوضاع المالية لغرض تعزيز الاقتصاد من خلال مهنة المراجعة المالية وتقييم الأداء ولغرض مكافحة الفساد المالي.
 - 2- مكاتب المفتش العام: أنشأت مكاتب المفتش العام بموجب الأمر (57) لسنة (2004) في الوزارات كافة مهمتها المراجعة لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والآشراف على الوزارات ومنع حالات التبذير وإساءة استخدام السلطة والتعاون مع هيئة النزاهة من خلال التقارير التي تقدم عن حالات الفساد في الوزارات المختلفة.
 - 3- هيئة النزاهة العامة: إن هيئة النزاهة العامة بوصفها مؤسسة دستورية وجهاز مستقل ورئيس في العراق لمكافحة الفساد تخضع لرقابة مجلس النواب حسراً (حسب المادة 102 من الدستور) وتختص بجملة من الواجبات والصلاحيات على وفق الأمر (55) لسنة (2004) ومهمتها التحقق من حالات الفساد المشكوك فيها من خلال:
 - وضع أسس ومعايير للأخلاقيات الواردة في لائحة السلوك التي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة.
 - عقد ندوات وإعداد برامج توعية للتنفيذ وتبني ثقافة مبنية على الشفافية والنزاهة والشعور بالمسؤولية.

مراحل الكشف عن الاحتيال المالي ضمن المراجعة

- إن مسؤولية الكشف عن الأخطاء تقع في مراحل المراجعة الثلاثة وهي على النحو الآتي:
 - أولاً:- مرحلة ما قبل العمليات المالية: وفي هذه المرحلة يتم وضع وسائل ضبط محاسبية وإدارية لمنع التلاعب والاحتيال، وتقع المسئولية هنا على الإدارة العليا بشكل أساسي لأنها هي من تقوم بتصميم النظم المالية والإدارية للمنظمة.
 - ثانياً :- المرحلة المرافقة للعملية المالية: حيث يتم مراجعة العمليات المالية خلال الصرف، وتقع المسئولية هنا على قسم المراجعة الداخلي بصورة مباشرة وكذلك الإدارة العليا لأنها هي من تقوم باختيار أفراد هذا القسم.
 - ثالثاً :- مرحلة ما بعد العملية المالية: يتم الاحتفاظ عادةً بالسجلات والإيصالات لفترة معينة ومن ثم إعدامها، وخلال الاحتفاظ بها يمكن لأي جهة خارجية مخولة أن تقوم بطلبها ومراجعتها، وهذه الجهات الخارجية تتمثل ب:
 - مكتب المفتش العام: عادة ما يقوم مكتب المفتش العام (فيما يخص الدوائر الحكومية) بمراجعة اختباريه أو أحياناً بحسب ما ترده من شكاوى من المواطنين، وهو أعلى سلطة للمراجعة في الوزارة.
 - هيئة النزاهة: تقوم هيئة النزاهة بمراجعة أي دائرة وأي وزارة بعد ورود شكوى مسجلة ضد قسم أو شخص معين، ومن ثم تقوم بعمليات تحقيقه ومراجعة، ويغلب على عملها الجانب القانوني أحياناً.

- ديوان الرقابة المالية: يختلف ديوان الرقابة المالية عن سابقته في أنه يقوم بمراجعة دورية (سنوية) على جميع دوائر الدولة دون استثناء، إلا أنه لا يملك السلطة الإدارية أو القضائية لمعاقبة المقصرين، لذلك فهو يقتصر على تثبيت المخالفات المالية والإدارية ورفعها للجهات العليا.

مسؤولية المراجع عن كشف الاحتيال المالي

إن الكشف عن الاحتيال المالي غالباً ما يكون عن طريق مراقب الحسابات، على الرغم من أنه ليس الوحيد المسؤول عن ذلك فإن الإدارات والمراجع الداخلي أيضاً من مسؤولياتهم كشف حالات الاحتيال المالي، ولكن مراقب الحسابات يلعب الدور الأكبر في ذلك كونه شخصاً مستقلاً وبإمكانه كشف هذه الحالات من خلال الالتزام بالمعايير التي تعد خطوطاً عريضة تُسهل عمله عند التعامل مع الاحتيال خلال مدة عمل المراجعة الاعتيادية بغض النظر عن كون المراجعة مالية أو لغرض كشف حالات الاحتيال فين يعني أن تصبح جزءاً من عملية المراجعة الروتينية، إضافة للخطوات الآتية للكشف عن الاحتيال المالي خلال عملية المراجعة: (مهدي، 2011: 57-60)

- 1- تحديد نقطة الضعف للمنشأة التي تكون معرضة للاحتيال والفساد فيها.
- 2- الحصول على المعلومات الازمة للتعرف على الموضوعات المعرضة للاحتيال المالي خلال عملية المراجعة.

- 3- دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية من قبل مراقب الحسابات.
- 4- التعرف على المناطق لدرجات الخطورة الأكبر.
- 5- تحديد مواضع الخطر في المناطق لدرجات الخطورة الأكبر.
- 6- الاستجابة لنتائج التقييم عند التنفيذ.
- 7- توثيق احتمالات الاحتيال والفساد.
- 8- تقييم تقرير عن الفساد والاحتيال إلى الجهات ذات العلاقة.

المبحث الثاني

مفهوم القواعد الأخلاقية والسلوك المهني للمراجعة

تنطوي مهنة المراجعة على طبيعة خاصة وهي التحقق من مزاعم شخص ما لغرض حماية مصالح جمهور المهنة المتمثل بالمساهمين والمستثمرين والمستفيدين الآخرين والحد من التلاعب في أموالهم واستغلالها خلافاً للغرض الذي وظفوا أموالهم من أجلها فضلاً عن تنفيذ القوانين الرسمية الخاصة لتأمين تلك الحماية وذلك يتم من خلال أعضاء الهيئة الممتنعين بمراقبة الحسابات، وهي بهذا تتميز عن غيرها من المهن الأخرى، لذا من الواجب أن يتحلى أعضاء مهنة المراجعة بأخلاقيات عالية وسلوك مميز لضمان ديمومة المهنة كون الأخلاق عنصراً مهماً لأي مهنة تروم الاستمرار في الوجود وخدمة المجتمع، وإضافة طابع الثقة والنزاهة والمكانة المرموقة لمهنة المراجعة لأعضائها كافة.

مفهوم الأخلاقيات المهنية للمراجع

مصدر كلمة أخلاق يعود إلى الكلمة الإغريقية "Ethos" وتعني "Character" وهناك مصطلح مرادف للأخلاقيات هو "Moralities" والمشتقة من الكلمة الإغريقية "mores" وتعني العادات حيث تركز الأخلاقيات على السلوك البشري.

ولا يمكن الحصول على تفسير دقيق ومحدد للأخلاقيات، إنما هناك معانٍ مختلفة كل منها يعبر عن وجهة نظر معينة، كما أن وضع تعريف محدد وجامع يُعد غاية في الصعوبة، لأن الأخلاق ترتكز على مبادئ ومعايير تحكم السلوك في بيئات مختلفة، عليه فالأخلاق هي مجموعة المبادئ والقيم التي يؤمن بها الفرد أو الجماعة وتحكم سلوكهم، وهي حصيلة تفاعل القيم الفردية والاجتماعية والقوانين والشريعتات التي تلتقي مع بعضها لضبط توجه الفرد أو الجماعة وللتمييز بين ما هو صح أو خطأ. (بطو، 2006: 70) أما أخلاقيات الأعمال (المهنية) فترتبط بسلوكيات الأفراد في نشاطاتهم العملية المختلفة، ويشمل ذلك طريقة أداءهم وسلوكياتهم وتعاملهم مع زملائهم والزبائن وأي شخص آخر يتعامل مع الوحدة الاقتصادية، فالأخلاق الشخصية قد تؤثر على أخلاقيات الأعمال وفي بعض الأحيان تطغى عليها. (www.alriyadh.com) أو هي مجموعة من

القواعد والأسس التي يجب أن يتحلى بها المهني والعمل بما توجبه عليه من التزامات ليضمن كسب ثقة واحترام المحيطين به كالزملاء والرؤساء والعملاء الذين يتعامل معهم وليكون ناجحاً ومؤهلاً في مهنته. ويجب أن تتعذر الأخلاق المهنية المبادئ والقواعد الأخلاقية للفرد العادي، بحيث ترسم على شكل مجموعة قواعد لتصبح مهنية تحت على تشجيع السلوك السوي للشخص المهني، وتكون واضحة وقابلة التطبيق في وقت واحد، ويتربّب على المهني الالتزام بالسلوك الأخلاقي الذي يحقق المنفعة للمجتمع. (كراجة، 2004: 59). كما تم تعرّيفها على أنها مجموعة معايير للسلوك تشمل على مبادئ وقواعد يلتزم بها الأفراد الذين يشعّلّون مهنّ معينة لتمييز الخطأ من الصواب في موقع العمل، وبما يضمن سلامة توجّهاتهم في الانضباط والمحافظة على أسرار العمل والإتقان والصدق والأمانة والإبداع إلى غير ذلك، وتمثل مجموعة من القيم والخصائص أو المبادئ التي يجب أن تتوفر في السلوك الأخلاقي لأي فرد مثل الأمانة والعدالة والالتزام بالقوانين والمعايير والاستقامة وبذل العناية المهنية والإحساس بالمسؤولية. (علي، شحاته، 2009: 41) أما أخلاقيات مهنة المراجعة فهي عبارة عن مجموعة مبادئ تمثل القيم الأخلاقية التي تعد بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني السليم لمراقب الحسابات وإنها تمثل في الصفات التي يتوجب على مراقب الحسابات التتحلى بها عند ممارسة أعماله وعند تعامله مع زملاء المهنة والرؤساء والعملاء. وتعد النزاهة والشفافية والسرية والاستقلالية وال موضوعية والعنابة المهنية المطلوبة مبادئ أساسية لمفهوم أخلاقيات مهنة المراجعة وهي بمثابة مجموعة قيم تعمل متضادرة بعضها مع البعض لتعطى المعنى الحقيقي لوظيفة المراجعة التي يصفها بعضهم بأنها ما ينجز طبقاً لنظام نزيره وشريف يضع السلوك الأخلاقي في الطبيعة، وذلك من التمسك بتلك الأركان التي تعد الأساس الصحيح لتصحّح التجاوزات التي تحدث في أثناء ممارسة النشاط وتعديل المسارات المنحرفة التي قد تحدث بسبب تضارب المصالح المتعارضة للأطراف ذات العلاقة بمهنة المراجعة. (الدبراوي، 2010: 42).

أهمية الأخلاقيات المهنية

للأخلاقيات المهنية أهمية بالغة فهي: (السادع ، 2006: 5-6)

- 1- من أفضل العلوم على الإطلاق، فهي تبين الصالح من غيره، والحسن من السيئ، والضار من النافع، والخير والشر.
- 2- تحقق السعادة والرفاهية على مستوى الأفراد والجماعات والأمم، فإذا ما انتشرت انتشار معها الأمن والسلام والخير.
- 3- وسيلة النجاح والسير إلى الإمام، فالإنسان الذي يتمتع بالأخلاق العالية ولا يخدع ولا يغش سوف يكون مقبولاً وسيحقق النجاح.
- 4- وسيلة بقاء واستمرار المجتمعات، فكلما انتشرت الأخلاق انتشر معها الخير وتفش السلام والعكس صحيح.

مصادر الأخلاقيات المهنية

- تُسْتمدُ أخلاقيات الأعمال بشكل عام من ثلاثة مصادر هي: (حسين، الجميل، 2009: 7)
- 1- القوانين والتشريعات (المعايير القانونية الموثقة)، فتتّحد سلوكيات الأفراد والمنظمات والقيم الأخلاقية بتطبيق هذه القوانين والتشريعات.
 - 2- العمليات التربوية والاجتماعية والمعتقدات الدينية التي تستند على القيم المتبادلة والمشتركة بين الأفراد.
 - 3- الاعتقادات الشخصية للفرد (الدينية والعرفية) التي تتحدد من خلالها المعايير المرتبطة بسلوك الفرد وحرّيته في التصرف المناسب وفقاً لذلك.

مراحل التكوين الأخلاقي

- تتّكون وتتمّو الأأخلاق من خلال ستة مراحل متتالية هي: (حجازي، أبو زيد، 2006: 15)
- 1- مرحلة السلوك الأخلاقي الذي يمارسه الفرد خوفاً من العقاب.
 - 2- مرحلة السلوك الأخلاقي الذي يمارسه الفرد بدافع الحصول على المنفعة الشخصية.

- 3- مرحلة السلوك الأخلاقي الذي يمارسه الفرد في محاولة منه للظهور أمام الآخرين بمظهر الإنسان الإيجابي وبهدف كسب ثقفهم.
 - 4- مرحلة السلوك الأخلاقي القائمة على أساس الالتزام بالقانون والنظام.
 - 5- مرحلة السلوك الأخلاقي القائمة على أساس تطور الوعي لدى الفرد بالقيم السائدة حوله، وتتطور وعيه بالقوانين والأنظمة، ومحاولة العمل على تقييمها.
 - 6- مرحلة السلوك الأخلاقي القائمة على المبادئ الأخلاقية المتعارف عليها على الصعيد العالمي مثل: الحرية، والكرامة الإنسانية، وحقوق الإنسان.
- ### المبادئ والمعايير الأخلاقية

هناك مجموعة من الخصائص يجب أن تتوفر في السلوك الأخلاقي لدى الأفراد، وهي في ذات الوقت تمثل مجموعة المبادئ والمعايير الخاصة بالأخلاقيات بشكل عام، وفيما يلي بيان وتفصيل لها: (لطفي، 2008: 14-13)

- 1- الأمانة: وتعني أن يكون الفرد صادقاً صريحاً مباشراً نزيهاً لا يسرق ولا يغش ولا يكذب ولا يخدع ولا يراوغ، وقد أشار بعضهم إلى أن من أهم أخلاق الشخص هي أمانته فأي إنسان يتم امتداده يوصف بالأمين.
- 2- الاستقامة: وتعني أن يكون الفرد صاحب مبدأ وأميناً مستقيماً شجاعاً يعمل بما يقتضي به، ولا يكون ذا أوجه متعددة ولا يتبع مبدأ الغاية تبرير الوسيلة.
- 3- حفظ الوعد: ويعني أن يكون الفرد حافظاً للوعد، وينفذ الالتزامات ويقوم باحترام الاتفاقيات بحيث لا يفسر الاتفاقيات على نحو غير مناسب أو على نحو متقييد حرفيًا بالقوانين، ولا ينبغي له البحث عن أذعار ومبررات لخرق التعهادات.
- 4- الولاء والإخلاص: ويعني أن يكون الفرد مخلصاً في العمل والى الزبائن والوطن، ولا يفصح عن معلومات تمثل أسراراً في الإطار المهني، ويحافظ على القدرة الخاصة بالتوصل إلى الحكم المهني المحايد مع تجنب التأثيرات غير الملائمة وتعارض المصالح.
- 5- العدالة: وتعني أن يكون الفرد عادلاً منفتحاً على الاعتراف بالإخفاق، وعندما يكون ذلك ملائماً يقوم بتغيير الاتجاهات والاعتقادات والبرهنة على الالتزام بالعدالة، ومعاملة الأفراد على نحو متكافئ مع تقبل الاختلاف وأن لا يحصل على مزايا من أخطاء ومحن الآخرين.
- 6- الاهتمام بالآخرين: ويعني أن يكون الفرد عطوفاً وكريراً، لديه القدرة على العطاء ويكون في خدمة الآخرين مع مساعدة الذين هم بحاجة للمساعدة دون إيذائهم.
- 7- احترام الآخرين: ويعني أن يكون الفرد محترماً للكرامة الإنسانية والخصوصية وحق الاختيار لكل الأفراد، وأن يكون لطيفاً ومهذباً ويقدم للآخرين المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات تتعلق بحياتهم، وأن لا يتذكر ولا يؤدي عملاً يسيء به إلى الآخرين.
- 8- أن يكون مواطناً صالحاً: ويعني أن يكون الفرد ملتزماً بالقوانين، ومشاركاً في الخدمة العامة للمجتمع خصوصاً عندما يكون في مركز قيادي يتعلق باتخاذ القرارات الإستراتيجية ذات المردود الاقتصادي على عموم المجتمع أو ما يخص المعلومات ومدى توفيرها للآخرين بما يمكنهم من القيام بالاختيار الجيد وممارسة حقوقهم وتأدية واجباتهم.
- 9- المثابرة والسعى للتفوق: وتعني أن يكون الفرد مثابراً ويسعى للتفوق في الأمور كافة وعند القيام بالمسؤوليات الشخصية والمهنية، ويعتبر عليه أن يكون مجتهداً في تحمل تلك المسؤوليات، وجديراً بأن يعتمد عليه الآخرون.
- 10- المساءلة: وتعني أن يكون الفرد جديراً بالثقة ويتحمل مسؤولية الأعمال المتعلقة بالنتائج المستقبلية الصحيحة منها والخاطئة، وأن يكون بذلك مثالاً وقدوة للآخرين لتعزيز وتأكيد الاستقامة والسمعة الطيبة في الأسرة والشركة والمهنة وحتى الحكومة.

العوامل المؤثرة في الأخلاقيات المهنية

هناك مجموعة من العوامل يمكن لها أن تؤثر في الممارسات الأخلاقية المهنية، وقد تدفع بها نحو ارتكاب الأخطاء والمخالفات منها على سبيل المثال: (رضا، ليلي، 2006: 6)

- 1- كلما ابتعدت تصرفات القادة أو المسؤولين في الوحدة الاقتصادية عن أخلاقيات الأعمال كلما شجع ذلك الموظفين على عدم الالتزام بها.
- 2- للعقوبات المفروضة على المخالفين لممارسات أخلاقيات الأعمال أثرها في تحديد مدى الالتزام بها.
- 3- للتصرفات الشائعة في الوحدة الاقتصادية أثرها في دعم وثبت أخلاقيات الأعمال أو قد تشجع على الممارسات الخاطئة.
- 4- للجانب الأخلاقي في المجتمع (على اعتبار أن الإنسان اجتماعي بطبيعته) أثره وانعكاساته في جميع جوانب الحياة ومنها الوحدة الاقتصادية.
- 4- إن للاحتياجات المالية الأخرى البالغ في تحديد مدى الالتزام بأخلاقيات الأعمال، ففي ظل الاحتياجات المتزايدة للأفراد مقابل السياسات الأجرية المتواضعة، ستزداد الأخطاء والمخالفات والعكس صحيح.

المبادئ الأساسية لأخلاقيات مهنة المراجعة

فيما يلي عرض موجز للمبادئ الأساسية لأخلاقيات مهنة المراجعة:(الديراوي،2010):

(45-43)

- 1- الشفافية في السلوك: يعد مصطلح الشفافية من المصطلحات الحديثة والمتطرفة وتعرف الشفافية بأنها (الوضوح والعلانية والالتزام بالمتطلبات والشروط المعلنة للعمل) وعلى مراقب الحسابات الناجح أن يتمتع بالشفافية في أثناء سلوكه وتعامله مع الآخرين.
- 2- النزاهة: تعد النزاهة عنصراً مهماً ومن الصفات الرئيسية واللازمة للاعتراف بالمهنة وهي المقياس الذي يستخدمه المهني لفحص قراراته من حيث العدالة والقمة، وتمثل نزاهة مراقب الحسابات بالأتي:
- الامتناع عن الدخول في أي نشاط ينقص من قدرتهم على القيام بأعمالهم طبقاً لآداب سلوك المهنة.
- الامتناع عن الانخراط أو دعم أي نشاط يمكن أن يسيء للمهنة.
- 3- السرية: وهنا يجب أن يحترم مراقب الحسابات سرية المعلومات التي تصله أثناء أداء واجباته المهنية. وعلى مراقب الحسابات الامتناع عن الإفصاح عن أي معلومات سرية يحصل عليها إلا إذا حصل على تصريح بذلك. فضلاً عن إخبار تابعية بالمعلومات الصحيحة في حدود سرية المعلومات التي يحصل عليها أثناء القيام بعمله وان يبذل مجهوداً في الحفاظ على سرية المعلومات، كما أكد باحث آخر أنه يجب على مراقب الحسابات إصدار تقريره على وفق معايير المراجعة المتعارف عليها وفي الوقت نفسه يحافظ على سرية المعلومات ويلتزم بعدم إفشاء أي منها إلا بعد موافقة العميل أو بطلب من المراجع القضائية.
- 4- العناية المهنية المطلوبة: وهذا يعني أن على مراقب الحسابات أن يقوم بتقديم خدماته بعناية وكفاءة بمستوى معين إذا ما كلف بعملية المراجعة حسابات وحدة اقتصادية ما، وهذا المفهوم يفرض مستوى معين من مسؤولية الأداء يجب تحقيقه بواسطة مراقبى الحسابات أثناء قيامهم بتحقيق معايير العمل الميداني وإعداد التقرير. (توماس وهنكي، 1997: 49) وعادة ما يقاس هذا المستوى على وفق جهود الشخص المتوسط.
- 5- الموضوعية : تعرف الموضوعية بأنها صفة تزيد قيمة الخدمات المهنية وتعبر عن الحالة الذهنية للمهني، ويجب أن يتحلى مراقب الحسابات بالموضوعية في أثناء أداء عمله ومبداً الموضوعية يفرض على العضو ما يلي: (أن لا يكون متحيزاً، أن يتمتع بالنزاهة الذهنية، أن يبتعد عن المضاربة في المصالح).
- 6- الاستقلالية: عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) استقلال مراقب الحسابات بأنه (القدرة على العمل باستقامة و موضوعية، والاستقلالية هي العنصر الأساس للوثوق بمرأب الحسابات). كما جاء تعريف الاستقلالية في قواعد السلوك المهني على أنها (لا يكون لمراقب

الحسابات الممارس أية مصالح أو علاقات مباشرة أو غير مباشرة في الشركات التي يقوم ببراجعتها).

أهمية أخلاقيات مهنة المراجعة والتمسك بالسلوك المهني

نتيجة للمنافسة الشديدة بين مراقبى الحسابات فى الوقت الحاضر، وانصراف اهتمام المراجع بالتمسك بالعميل أكثر من تممسكه بجودة الأداء الواجب عليه تقديمها للعميل إثناء قيامه بعمله، فيعد المراجع في بعض الأحيان إلى مواقف معينة أو التغاضي عن بعض الإجراءات التي قد تتعارض مع قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل بهدف إرضاء إدارة المنظمة عينة المراجعة، وذلك لينال المحافظة عليها كعميل دائم لمكتبه، ولعل أفضل مثال على تلك الإجراءات والضغوط الفضائح التي شهدتها العالم في الآونة الأخيرة كتورط شركة المراجعة العملاقة (أرثر أندرسون) بالتلاعب المحاسبي التي قامت بها إدارات الشركات التي انهارت ك (شركة آنرون، وورد كوم، وتيكو كويست) والتي طعنت مهنة المحاسبة والمراجعة في الصميم.

لذلك فإنه على المهنيين تشجيع الالتزام بمعايير عالية من السلوك الأخلاقي فيما بينهم وإلا فإن المستفيدين من خدماتهم سيقومون بالشك في استقلاليتهم كما تتدنى الثقة فيهم، وإلى جانب ذلك كله هناك أسباب ستة تدعو مراقبى الحسابات إلى التمسك بالسلوك المهني هي:(الديراوى،2010):

(47)

1- احتمالية مقاضاتهم قضائياً والابتعاد عن أصابع الاتهام: قد ينجرف مراقب الحسابات بسهولة نحو هوة القضايا بدون القيم الأخلاقية القوية، حيث أن خرق القانون يؤدي إلى إقامة القضايا عليه واتهامه.

2- القبول العام للمراجع: إن الممارسات غير الأخلاقية لمراقب الحسابات في عالمنا الذي يدعو إلى الشفافية قد تؤدي إلى معاقبته ومقاطعته وطرده من السوق.

3- ثقة المجتمع: يتتجنب المستثمرون في هذه الأيام الشركات التي لا تتصدق بشكل أخلاقي ولا تتحمل المسؤولية، وقد كان القلق حول الممارسات المحاسبية غير الأخلاقية السبب في الانخفاض الأخير في أسواق المال.

4- ثقة العميل: لا تعد النوعية والتكلفة وتتوفر الخدمة العوامل الوحيدة المؤثرة فقط على الاحتفاظ بولاء العميل لمراقب الحسابات، فالعملاء اليوم ينظرون أيضاً إلى سمعته.

5- الفخر بالنفس: يفخر القادة والموظفوون بأنفسهم وبإنجازاتهم عندما يعلمون أنهم لم يستخدمو أساليب ملتوية لتحقيق أهدافهم.

6- القيام بالأمر الصحيح: هناك اعتقاد سائد لدى منظري الأخلاقيات والقادة العظام في تاريخ البشرية بأنه يجب أن عمل الشيء الصحيح والأخلاقي.

دور الأخلاقيات المهنية في تعزيز أداء عمل المراجع في كشف الاحتيال المالي

كثر الحديث عن نزاهة وجودة عمل مراقبى الحسابات في الآونة الأخيرة، وأصبحت أخلاقيات مهنة المراجعة والوسائل المتتبعة للتمسك بها من الموضوعات الساخنة التي أخذت الحاجة لها بتزايد. كما أثر تزايد الفضائح الأخلاقية وتراجع النظم القيمية لبعض مراقبى الحسابات، ولم تعد الإجراءات المقابلة المتخذة سوى تشديد الحلقات الرقابية وتكثيف القواعد المحددة للسلوك، وهذا بدوره غير كافٍ لمنع حالات الغش والاحتيال.

ونتيجة لتورط أكبر شركات المراجعة في انهيار شركات عملاقة على مستوى العالم، وتکبد المستثمرين خسائر مالية بمليارات الدولارات فقد أدى ذلك إلى طعن مهنة المحاسبة والمراجعة في الصميم وأضعف من دور مراقب الحسابات في تخفيض المخاطر الناتجة عن إصدار قوائم مالية غير صحيحة وتناقص قدرة مهنة المراجعة على خدمة جمهورها وتتدنى مكانتها في أعين المجتمع. وبناءً على ما سبق يسعى الباحث من خلال التالي إلى بيان أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الأخلاقيات المهنية للمراجع إذا ما التزم بها في الكشف عن عمليات الاحتيال المالي ووضع الآليات التي تعزز من عمله في أداء مهمته على نحو جيد وكما يأتي:

- 1- إن التزام المراجع بأخلاقيات الشفافية في السلوك المهني سيدعم من عدم التحيز في الكشف عن عمليات الاحتيال المالي سواء كانت المخالفة المالية ذات تأثير ضئيل أو كبير.
- 2- إن التزام المراجع بأخلاقيات النزاهة ضمن سلوكه في التعامل مع الغير سواء عملاء أو طرف ثالث سيدعم هذا موقف المراجع بعدم الميل أو الانسياق للمغريات والحفاظ على موقفه في الكشف عن عمليات الاحتيال المالي فضلاً عن أن النزاهة تعد عنصراً مهماً ومن الصفات الرئيسية واللزمة للاعتراف بالمهنة.
- 3- إن احترام المراجع لسرية المعلومات التي تصله أثناء أداء واجباته المهنية، لن تمنعه من أعطاء رأيه الفني المحايد عن عمليات الاحتيال المالي، دون الكشف عن أسرار المنظمة إلا بموافقة أو تصريح من العميل.
- 4- إن العناية المهنية المطلوبة كأحد المبادئ الأخلاقية تعد جوهر دعم أداء المراجع في بذل الجهد والوقت في أدائه للمهنة مما يعزز فرصه في الكشف عن عمليات الاحتيال المالي ورصدها.
- 5- إن التزام المراجع بأخلاقيات عدم التحيز والموضوعية ستنعكس في نتاج أداء المراجع ومتوقتيه كما ستدعم فرص الكشف عن عمليات الاحتيال المالي لانتقاء مصلحة عدم كشفها من ناحية، ولتحقيق تماثل المعلومات للطرف الثالث.
- 6- وأخيراً فإن التمسك بالاستقلالية كأحد الواجبات الأخلاقية وعدم تعريضها للضعف أو الانتقام سيمكن للمراجع إمكانية الكشف عن عمليات الاحتيال المالي دون الاهتمام بأي ضغوطٍ أو علاقات قد تحد من ذلك.

المبحث الثالث

تحليل نتائج الاستبانة وعرضها واختبار الفرضيات

من أجل التحليل الإحصائي لفقرات الاستبيان تم استخدام الحزمة الإحصائية الجاهزة (SPSS20) وهي الحزمة الخاصة بالعلوم الاجتماعية، وسوف يتخذ التحليل الإحصائي المسار المنطقي الآتي:

أولاً: اختبار الصدق الداخلي

قام الباحث بحساب صدق الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين درجات الفقرات والدرجة الكلية للمحور الذي تنتهي إليه.

ففيما يتعلق بمحور القواعد الأخلاقية تبين أن جميع فقرات هذا المحور ترتبط ارتباطاً دالاً إحصائياً بمستوى معنوية 0.05 مع الدرجة الكلية للمحور المعني عدا الفقرات $x11$ و $x14$. وفيما يتعلق بمحور إجراءات الكشف عن الاحتيال تبين أن جميع فقرات المحور ترتبط ارتباطاً دالياً بمستوى معنوية 0.05 مع الدرجة الكلية للمحور المعني.

وكل ذلك يدل على الاتساق أو الصدق الداخلي لفقرات المحاور وكما يتضح من الجداول الآتية:

جدول (1) معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات محور القواعد الأخلاقية مع الدرجة الكلية للمحور

معاملات ارتباط بيرسون	فقرات القواعد الأخلاقية
0.274	X1
0.410	X2
0.325	X3
0.284	X4
0.316	X5
0.401	X6
0.322	X7
0.477	X8
0.418	X9

X10	0.496
X11	0.200
X12	0.492
X13	0.314
X14	0.216

المصدر: الجدول من أعداد الباحث.

جدول (2) معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات محور الاحتياط المالي مع الدرجة الكلية للمحور

معاملات ارتباط بيرسون	فقرات الاحتياط المالي
Y1	0.387
Y2	0.486
Y3	0.387
Y4	0.547
Y5	0.544
Y6	0.322
Y7	0.329
Y8	0.530
Y9	0.611
Y10	0.303

المصدر: الجدول من أعداد الباحث.

ثانياً: اختبار ثبات الاستبيان

الثبات هو ضمان الحصول على نفس النتائج تقريرياً إذا ما أعيد تطبيق الاستبيان أكثر من مرة على المجموعة نفسها من عينة البحث تحت ظروف مماثلة، ويعني ذلك مدى الاتساق في إجابة المستجيب إذا طبق الاستبيان نفسه عدة مرات بظروف مشابهة. وقد قام الباحث باختبار ثبات الاستبيان بحسب معامل ألفا كرونباخ على صعيد العينة الكلية للدراسة والتي بلغت 59 استماراة بواقع 24 فقرة لكل استماراة، ثم على صعيد فقرات كل محور أساسياً إذ تبين أن قيمة معامل ألفا كرونباخ متوسطة ومحض الإشارة وهذا يدل على ثبات المقياس، وكما يتضح من الجدول الآتي:

جدول (3) قيم معامل ألفا كرونباخ

تفاصيل العينة	عدد العناصر فيها	الفا كرونباخ	أكبر قيمة لأنفًا كرونباخ عند حذف العنصر	العنصر المؤثر عند حذفه	دالة ألفا كرونباخ
العينة الكلية	24	0.670	0.670	لا يوجد	ثبات المقياس
محور القواعد الأخلاقية	14	0.470	0.485	X14	ثبات المقياس
محور الاحتياط المالي	10	0.524	0.547	Y1 , Y7	ثبات المقياس

المصدر: الجدول من أعداد الباحث.

ثالثاً: تحليل اتجاهات الاستبيان

يبين الجدول (4) عدد ونسبة التوزيع التكراري وقيمة الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري لمتغيرات محور القواعد الأخلاقية، ويشير الجدول إلى وجود (418) تكرار لفقرة (أتفق بشدة) وبنسبة (50.5%) وهي نسبة تفوق النصف، فضلاً عن (289) تكرار وبنسبة (35.0%) لفقرة (أتفق)، وعند جمع النسبتين نحصل على (85.5%) من عينة البحث يؤيدون القواعد الأخلاقية، أما بالنسبة للوسط الحسابي المرجح فكان (4.21) وهو الآخر معدل عال جداً ويبين مدى الاقرابة الكبير لعينة البحث مع القواعد الأخلاقية أيضاً، وأخيراً فقد تبين أن الانحراف المعياري (1.013) هو الآخر مؤشر إيجابي للقواعد الأخلاقية.

جدول (4) عدد التوزيع التكراري ونسبها وقيمة الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري لمتغيرات محور القواعد الأخلاقية

اتجاه المحور	اتجاه الفقرة	النسبة المئوية	التكرارات	رقم الفقرة
أتفق بشدة	لا أتفق بشدة	3.9	32	1
	لا أتفق	4.1	34	2
	محايد	6.4	53	3
	أتفق	35.0	289	4
	أتفق بشدة	50.5	418	5
		100.0	826	المجموع
4.21				الوسط الحسابي المرجح
1.013				الانحراف المعياري

المصدر: الجدول من أعداد الباحث.

أما الجدول (5) والخاص بمتغيرات إجراءات الكشف عن الاحتيال المالي فيبين عدد التوزيع التكراري ونسبها وقيمة الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري، ويشير الجدول إلى وجود (259) تكرار لفقرة (أتفق بشدة) وبنسبة (43.9%) وهي نسبة تفوق النصف أيضاً، إضافة إلى (213) تكرار وبنسبة (36.1%) لفقرة (أتفق)، وعند جمع النسبتين نحصل على (80.0%) من عينة البحث يؤيدون إجراءات الكشف عن الاحتيال المالي، أما بالنسبة للوسط الحسابي المرجح فكان (4.07) وهو الآخر معدل عال جداً ويبين مدى الاقرابة الكبير لعينة البحث مع إجراءات الكشف عن الاحتيال المالي أيضاً، وأخيراً فقد تبين أن الانحراف المعياري (1.126) هو الآخر مؤشر إيجابي لإجراءات الكشف عن الاحتيال المالي.

جدول (5) عدد التوزيع التكراري ونسبها وقيمة الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري لمتغيرات محور إجراءات الكشف عن الاحتيال المالي

اتجاه المحور	اتجاه الفقرة	النسبة المئوية	النكرارات	رقم الفقرة
أتفق بشدة	لا أتفق بشدة	5.6	33	1
	لا أتفق	6.1	36	2
	محايد	8.3	49	3
	أتفق	36.1	213	4
	أتفق بشدة	43.9	259	5
		100.0	590	المجموع
4.07				الوسط الحسابي المرجح
1.126				الانحراف المعياري

المصدر: الجدول من أعداد الباحث.

رابعاً: تحليل علاقات الارتباط بين عوامل ومحاور الدراسة من خلال النظر إلى الجدول (6) يتبيّن أن علاقات الارتباط بين جميع عوامل ومحاور الدراسة قوية جداً، إذ يتبيّن:

إن إجراءات الكشف عن الاحتيال لها ارتباطات معنوية بمستوى معنوية 0.01 مع جميع فقرات الدراسة عدا السرية والموضوعية والصلاحيات. إن القواعد الأخلاقية لها ارتباطات معنوية بمستوى معنوية 0.01 مع جميع فقرات الدراسة عدا الصلاحيات وتدوير الموظفين. وذلك يؤيد فرضيات الدراسة الخاصة بوجود علاقة ارتباط معنوية بين القواعد الأخلاقية وبين إجراءات الكشف عن الاحتيال.

جدول (6) علاقات الارتباط بين عوامل الدراسة بحسب معامل ارتباط بيرسون

صلاحيات سلوكيات	كشف	أمانة	رقابة	استقلالية	موضوعية	سرية	عنابة	نزاهة	شفافية	قواعد	احتياط
	0.527										
	0										
شفافية	0.285	0.571									
	0.029	0									
نزاهة	0.356	0.653	0.199								
	0.006	0	0.13								
عنابة	0.519	0.441	0.108	0.193							
	0	0	0.414	0.143							
سرية	.083*	0.401	0.118	0.258		-					
					.076-						
موضوعية	0.531	0.002	0.372	0.049	0.567						
	0.147	0.506	0.043	0.213	0.118	0.096					
استقلالية	0.268	0	0.745	0.106	0.373	0.469					
	0.254	0.537	0.401	0.039	0.085	0.108	0.004				
رقابة	0.052	0	0.002	0.77	0.522	0.416	0.974				
	0.61	0.405	0.162	0.366	0.48	-	0.231	0.061			
						.106-					
أمانة	0	0.001	0.222	0.004	0	0.426	0.078	0.647			
	0.558	0.361	0.118	0.113	0.318	-	0.268	0.298	0.193		
						.038-					
كشف	0	0.005	0.374	0.395	0.014	0.777	0.04	0.022	0.143		
	0.643	0.256	0.183	0.261	0.363	-	0.09	-.011-	0.659	0.1	
						.130-					
سلوكيات	0	0.05	0.165	0.046	0.005	0.328	0.497	0.937	0	0.45	
	0.544	0.367	0.167	0.234	0.189	0.094	0.059	0.37	0.254	0.269	0.248
صلاحيات	0	0.004	0.207	0.075	0.152	0.478	0.655	0.004	0.053	0.04	0.059
	0.322	0.234	0.301	0.108	0.266	0.225	-.114-	0.073	0.288	-	0.132
										.049-	-.055-
تدوير	0.013	0.075	0.021	0.414	0.042	0.087	0.389	0.584	0.027	0.713	0.32
	0.329	0.131	0.033	0.097	0.171	0.258	-.006-	-.046-	-	-	0.04
										.005-	.038-
	0.011	0.321	0.807	0.464	0.196	0.049	0.965	0.729	0.969	0.777	0.762
											0.938
											0.095

المصدر: الجدول من أعداد الباحث.

خامساً: تقدير معادلات الانحدار

يتضح من نتائج تقدير معادلة انحدار (كما في الجدول 7) القواعد الأخلاقية على عوامل مؤشرات الاحتيال المالي انه إن زادت أو تحسنت الشفافية بنسبة 100% فإن إجراءات الكشف عن الاحتيال سوف تزداد بمقدار 0.434 ، وانه إن زادت النزاهة بنسبة 100% فإن إجراءات الكشف

عن الاحتيال سوف تزداد بنسبة 0.536 ، وانه إن زادت العناية بنسبة 100% فان إجراءات الكشف عن الاحتيال سوف تزداد بمقدار 1.533 ، وان زادت السرية بنسبة 100% فان إجراءات الكشف عن الاحتيال سوف تزداد بمقدار 0.107 واتضح انه إن زادت الموضوعية بنسبة 100% فان إجراءات الكشف عن الاحتيال سوف تزداد بمقدار 0.102 ، واتضح أيضا انه إن زادت الاستقلالية بنسبة 100% فان إجراءات الكشف عن الاحتيال سوف تزداد بنسبة 0.405. وكان تأثير النزاهة والعنابة معنويًا حسب اختبار t ، أما تأثير بقية مكونات القواعد الأخلاقية فكان غير معنوي. أما المعنوية الكلية للمعادلة المقدرة فقد كانت ممتازة بحسب اختبار F وهذا يعني انه يمكن اعتماد هذه المعادلة من اجل تحليل العوامل المؤثرة في إجراءات الكشف عن الاحتيال. علماً أن القوة التفسيرية للمعادلة المقدرة وبحسب قيمة معامل التحديد R^2 وكانت غير قوية إذ بلغت قيمتها 0.40 وهذا يعني أن 40% من التغيرات في إجراءات الكشف عن الاحتيال تعود إلى مكونات القواعد الأخلاقية المدروسة .

جدول (7) نتائج الانحدار المتعدد لمحور الاحتيال المالي على عوامل القواعد الأخلاقية

معادلة انتشار محور الاحتيال على معلم a	معملة المقطع B1 الشفافية	النزاهة B2	العنابة B3	السرية B4	الموضوعية B5	الاستقلالية B6	معنوية اختبار t للمعامل B1	معنوية اختبار t للمعامل B2	معنوية اختبار t للمعامل B3	معنوية اختبار t للمعامل B4	معنوية اختبار t للمعامل B5	معنوية اختبار t للمعامل B6	المعنوية الإجمالية F	القوة التفسيرية R2
فقرات القواعد الأخلاقية	10.25	0.434	0.536	1.533	0.107	0.101	0.405	0.303	0.05	0	0.833	0.736	0.198	0 0.4

المصدر: الجدول من أعداد الباحث.

أما عند تقدير معادلة انتشار إجراءات الكشف عن الاحتيال على محور القواعد الأخلاقية فقد اتضح من خلال الجدول (8) انه كلما ازداد محور القواعد الأخلاقية بمقدار وحدة واحدة فان إجراءات الكشف عن الاحتيال ستزداد بمقدار 0.502 وحدة ، وهذا التأثير كان معنويًا بحسب اختبار t وكانت المعنوية الإجمالية للمعادلة ممتازة بحسب اختبار F وكانت القوة التفسيرية ضعيفة بحسب قيمة معامل التحديد R^2 حيث بلغت 0.28 .

جدول (8) نتائج الانحدار البسيط لمحور مؤشرات الاحتيال المالي على محور القواعد الأخلاقية

معادلة انتشار محور الاحتيال على معلم a	معملة المقطع B1	القواعد الأخلاقية B1	معنوية اختبار t للمعامل B1	المعنوية الإجمالية F	القوة التفسيرية R2
محور القواعد الأخلاقية	10.835	0.502	0.000	0.000	0.28

المصدر: الجدول من أعداد الباحث

سادساً: تحليل التباين

عند تحليل مكونات الدراسة وفق فئات التحصيل العلمي الموضحة في الجدول الآتي :

جدول (9) فئات متغير التحصيل الدراسي

		الفئات	N
التحصيل	1	دبلوم فاقل	10
العلمي	2	بكالوريوس	41
	3	دبلوم عالي	8

المصدر: الجدول من أعداد الباحث.

كما اتضحت النتائج الآتية:

جدول (10) نتائج تحليل التباين حسب فئات التحصيل الدراسي

Source	Dependent Variable	Type Sum of Squares	III df	Mean Square	F	Sig.
التحصيل الدراسي	إجراءات الكشف عن الاحتيال	461.226	2	230.613	14.913	.000
	القواعد الأخلاقية	278.743	2	139.371	6.595	.003
	الشفافية	10.298	2	5.149	2.877	.050
	النزاهة	26.430	2	13.215	3.571	.035
	العنابة	15.425	2	7.712	4.442	.016
	السرية	1.354	2	.677	.580	.563
	الموضوعية	12.439	2	6.220	2.043	.139
	الاستقلالية	11.669	2	5.835	1.802	.174
	الرقابة	23.383	2	11.691	8.142	.001
	الأمانة	27.069	2	13.535	4.906	.011
	الكشف	20.569	2	10.285	3.038	.050
	السلوكيات	6.808	2	3.404	3.175	.049
	الصلاحيات	4.051	2	2.025	1.827	.170
	التدوير	5.064	2	2.532	1.675	.197

المصدر: الجدول من أعداد الباحث.

ويتضح من الجدول أن إجراءات الكشف عن الاحتيال والقواعد الأخلاقية والشفافية والنزاهة والعنابة والرقابة والأمانة والكشف والسلوكيات ، تختلف معنويا باختلاف مستوى التحصيل الدراسي

وعند تحليل مكونات الدراسة وفقا لفئات عدد سنوات الخبرة الموضحة في الجدول الآتي:

جدول (11) فئات متغير الخبرة

		الفئات	N
الخبرة	1	أقل من 5 سنوات	3
	2	6-10 سنة	19
	3	11-15 سنة	23
	4	16-20 سنة	9
	5	أكثر من 20 سنة	5

المصدر: الجدول من أعداد الباحث.

كما واتضحت النتائج الآتية:

جدول (12) نتائج تحليل التباين بحسب فئات عدد سنوات الخبرة

Source Dependent Variable	Type Sum of Squares	III df	Mean Square	F	Sig.
الخبرة	إجراءات الكشف عن الاحتيال	286.680	71.670	3.719	.010
	القواعد الأخلاقية	425.102	106.276	5.533	.001
	الشفافية	10.924	2.731	1.480	.221
	النراة	27.842	6.960	1.826	.137
	العناية	17.629	4.407	2.505	.050
	السرية	6.150	1.537	1.372	.256
	الموضوعية	18.961	4.740	1.561	.198
	الاستقلالية	22.891	5.723	1.817	.139
	الرقابة	25.526	6.381	4.403	.004
	الأمانة	20.746	5.187	1.742	.154
	الكشف	42.291	10.573	3.401	.015
	السلوكيات	7.635	1.909	1.741	.154
	الصلاحيات	4.115	1.029	.896	.473
	التدوير	1.669	.417	.256	.905

المصدر: الجدول من أعداد الباحث.

ويتبين من الجدول أن إجراءات الكشف عن الاحتيال والقواعد الأخلاقية والعناية والرقابة والكشف، تختلف معنويًا باختلاف عدد سنوات الخبرة،
الخلاصة

يمكن تحديد أهم ما خلص وتوصل إليه البحث بالآتي:

- 1- تعد قواعد السلوك المهني منهجاً أخلاقياً في تنظيم وتحفيز سلوك مزاولي مهنة المراجعة، وإن الالتزام بها من قبلهم يعد أحدى السبل لرفع مستوى المهنة.
- 2- تعد القواعد والمعايير الأخلاقية عاملاً أساسياً في رسم السلوك السليم لمراقب الحسابات في أدائه المهني، وإن عدم الالتزام بها سيؤدي بمراقب الحسابات إلى إتباع المسلك الخاطئ في العمل، إذ ليس الخل في المعايير والقواعد الأخلاقية وإنما المشكلة في أخلاقيات مؤديها.

- 3- تعود أسباب انهيار أكبر شركات المراجعة العالمية إلى عدم تطبيق العاملين فيها للتعليمات والقوانين المعتمدة في عملهم والإخلال في أخلاقيات المهنة، إذ يعد هذا من أهم المخاطر التي تواجه المهنة.
- 4- لكي يبلغ المراجع المستوى المهني المطلوب لابد أن تتوافر فيه بعض السمات الرئيسية كالقوية في الشخصية ومؤهله العلمي وخبرته في مجال عمله وقدرته على التعامل مع أفراد الوحدة محل المراجعة فضلاً عن التزامه بالأداب المهنية، وهو بهذا يكون قد أنجز عملاً مرغوباً به لأنه اتبع أساليب مراجعة سليمة.
- 5- فيما يتعلق بمحور القواعد الأخلاقية تبين أن جميع فقرات هذا المحور ترتبط ارتباطاً دالاً إحصائياً بمستوى معنوية 0.05 مع الدرجة الكلية للمحور المعني عدا الفقرات 11x و 14x.
- 6- فيما يتعلق بمحور إجراءات الكشف عن الاحتيال تبين أن جميع فقرات المحور ترتبط ارتباطاً دالياً بمستوى معنوية 0.05 مع الدرجة الكلية للمحور المعني.
- 7- إن إجراءات الكشف عن الاحتيال لها ارتباطات معنوية بمستوى معنوية 0.01 مع جميع فقرات الدراسة عدا السرية والموضوعية والصلاحيات.
- 8- إن القواعد الأخلاقية لها ارتباطات معنوية بمستوى معنوية 0.01 مع جميع فقرات الدراسة عدا الصلاحيات والتذوير.

المصادر

أولاً: الوثائق الرسمية والقوانين

- 1- الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAG) المعايير الدولية للمراجعة.
- 2- المنظمة الآسيوية لأجهزة الرقابة العليا (ASOSAI).

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية

- الديراوي، وسن قاسم قاصد، (2010)، مدى التزام مراقبى الحسابات بأخلاقيات مهنة التدقيق، 3- شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، البصرة.
- العبيدي، صبيحة بربزان، (2008)، دور التحكم المؤسسي في تخفيض المحاسبة الإبداعية 4- وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، كلية الإدراة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- الغزاوي، زكي جبار كاظم، (2008)، دور قسم الرقابة والتدقيق الداخلي ومسؤوليته في الحد من 5- ظاهرة الفساد الإداري في الدوائر الحكومية، دبلوم عالي في المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد.
- الفلاوي، أحمد شنان بحر، (2009)، دور مراقب الحسابات في الكشف عن عمليات الاحتيال في 6- البيانات المالية، شهادة المحاسبة القانونية المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد.
- القره غولي، شاكر محمود حسين، (2010)، البطاقة الضريبية وإجراءات الحصر الضريبي، 7- دبلوم عالي في الضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، بغداد.
- بطو، علاء فريد عبدالأحد يوسف، (2006)، أثر التحدي الأخلاقي في المحاسبة الإبداعية في 8- الدخل الخاضع للضريبة، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، كلية الإدراة والاقتصاد، جامعة البصرة.
- كراجة، أشرف عبدالحليم، (2004)، مدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني 9- في الأردن والوسائل التي تشجعهم على الالتزام بها، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
- مهدي، حسين عبد علي، (2011)، جودة التدقيق وانعكاساتها في مكافحة الفساد، شهادة المحاسبة 10- القانونية المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد.

ثالثاً: الدوريات

- الذنيبات علي عبدالقادر، و خميس بشير أحمد، (2008)، المعايير العامة (الشخصية) للتدقيق 11- معايير رمزية أم معايير هادفة إلى تحقيق الشفافية المالية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 35، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان.
- الساعد، رشاد، (2006)، أخلاقيات العمل: المرجعية، المفهوم و التطبيق، المؤتمر العلمي 12- السادس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان.
- القشي، ظاهر شاهر، (2005)، انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة، المجلة 13- العربية للإدارة، المنظمة العربية للإدارة، المجلد 25، العدد الثاني، القاهرة.
- جعارة، أسامة عمر، (2012)، أساليب المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتيال/الغش في 14- البيانات المالية للشركات المساهمة العامة، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 39، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان.
- حجازي هيثم علي، أبو زيد محمد خير سليم، (2006)، قياس أثر أخلاقيات الإدارة في الولاء 15- التنظيمي لدى موظفي مجلس الأعيان، المؤتمر العلمي السادس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان.
- حسين ليث سعد الله، الجميل ريم سعد، (2009)، المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين وانعكاسها 16- على أخلاقيات العمل، المؤتمر العلمي الثالث، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان.
- رضا جاودو، ليلى برازق، (2006)، أخلاقيات الأعمال في المحاسبة "التفاتة خاصة لحالة 17- الجزائر"، المؤتمر العلمي السادس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان.
- رابعاً: الكتب**
- الصبان، محمد سعيد، (1990)، الأسس العلمية للمراجعة والحسابات، دار الجامعة، الإسكندرية. 18-
- الصحن، عبدالفتاح محمد، (1986)، مراجعة الحسابات من الناحية النظرية والعملية، الدار 19- الجامعية، الإسكندرية.
- توماس وليم، هنكي أمرسون، (1997)، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الطبعة العربية، تعریف 20- ومراجعة د.احمد حجاج و د.كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض.
- عبد الله، خالد أمين، (1998)، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية)، ط2، دار وائل للطباعة 21- والنشر، عمان.
- علي عبدالوهاب نصر، شحاته شحاته السيد، (2009)، قواعد وأخلاقيات وسلوكيات مهنة 22- المحاسبة والمراجعة في مواجهة الأزمات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- لطفي، أمين السيد أحمد، (2008)، معايير أخلاقيات المحاسبين المهنيين، الدار الجامعية، 23- الإسكندرية.

خامساً: م الواقع الإنترنيت العلمية

- 24 www.alriyadh.com
- 25 FIDUCIARY LIABILITY IN A FINANCIAL FRAUD DECEMBER 2008 <http://www.mybookezz.org/ebook.php?>
- 26 Financial Fraud and Internet Banking: Threats and Countermeasures http://docsfiles.com/pdf_financial_fraud.html
- 27 Financial Statement Fraud: Motives, Methods, Cases and Detection http://docsfiles.com/pdf_financial_fraud.html
- 28 An Evaluation of Financial Fraud Control in Nigerian http://academia.edu/3705704/financial_fraud

- University: A case study of University of Ilorin
- 29 Financial Fraud and Internet Banking: Threats and Countermeasures
- 30 Financial Fraud, Director Reputation, and Shareholder Wealth
- 31 Financial Reporting Fraud Risk Assessment
- 32 A Review of Financial Accounting Fraud Detection based on Data Mining Techniques
- <http://www.mcafee.com/us/resources/reports/rp-financial-fraud-int-banking.pdf>
- <http://apps.olin.wustl.edu/jfi/pdf/financial.fraud.pdf>
- <http://www.ima-pdx.org/pdfs/Financial%20Reporting%20Fraud%20Risk%20Assessment.pdf>
- <http://www.gebookin.com/read/a-review-of-financial-accounting-fraud-detection-based-on-data.html>

ملحق

م/استماره استبيان

تحية طيبة:

تمثل هذه الاستماره جزء من مشروع بحث بعنوان : دور القواعد الأخلاقية لمهنة المراجعة في دعم إجراءات الكشف عن عمليات الاحتيال المالي ،"دراسة استطلاعية لأراء عينة من المراجعين في محافظة صلاح الدين".

لذا نرجو تفضلكم مشكورين باختيار واحدة من الإجابات التي ترونها مناسبة لكل سؤال بوضع أشاره () في الحقل المخصص ، وبالتأكيد على أن المعلومات لأغراض البحث العلمي فحسب فلا داعي لذكر الاسم. أملين تعاونكم ومساعدتكم لنا في الإجابة عن مفرداتها بموضوعية .
ملاحظة: يرجى الإجابة على جميع الأسئلة لأن ترك أي سؤال دون الإجابة عليه يعني عدم صلاحية الاستمارة للتحليل ، وشكرا لتعاونكم.

الباحث

أولاً: معلومات تعريفية: 1- التحصيل العلمي:

ج. دبلوم عالي ب. بكالوريوس أ. دبلوم فاقل

هـ. دكتوراه دـ. ماجستير

-2 عدد سنوات الخبرة :

جـ. 15-11 سنة بـ. 10-6 سنة أـ. 5 سنة

هـ. 21 سنة فأكثر دـ. 16-20 سنة

ثانياً: مؤشر متغير إجراءات الكشف عن عمليات الاحتيال المالي المحور الأول: العوامل التي تؤدي إلى تزايد حدوث عمليات الاحتيال المالي

الفقرات	1	2	3						
ت	لا	لا	لا	محابـ	أتفـ	أتفـ	أتفـ	بشـ	بشـ

المحور الثاني: إجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي

الفقرات	ت	أتفق بشدة	أتفق	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق بشدة
من أجل الحد من عمليات الاحتيال المالي يتوجب توفير نظام رقابة داخلي قوي.	4						
من أجل الحد من عمليات الاحتيال المالي يتوجب نشر السلوكيات الأخلاقية فيما بين الموظفين.	5						
من أجل الحد من عمليات الاحتيال المالي يتوجب تحديد المسؤوليات والصلاحيات.	6						
من أجل الحد من عمليات الاحتيال المالي يتوجب تدوير الموظفين ضمن المنظمة من خلال نقلهم من قسم لأخر.	7						

المحور الثالث: مسؤولية الكشف عن عمليات الاحتيال المالي

الفقرات	ت	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	أتفق بشدة
تعد الجهات والمنظمات الدولية الخارجية هي المسؤولة في الكشف عن عمليات الاحتيال المالي.	8					
تعد المؤسسات الحكومية الداخلية هي المسؤولة في الكشف عن عمليات الاحتيال المالي.	9					
يعد مراقب الحسابات المسؤول في الكشف عن عمليات الاحتيال المالي.	10					

ثالثاً: مؤشر العوامل المؤثرة في القواعد الأخلاقية المهنية

المحور الأول: مصادر القواعد الأخلاقية المهنية

الفقرات	ت	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	أتفق بشدة
يستمد نشاط المال والأعمال أخلاقياته من القوانين والتشريعات	1					
يستمد نشاط المال والأعمال أخلاقياته من العمليات التربوية والاجتماعية والمعتقدات الدينية التي تستند على القيم المتبادلة والمشتركة بين الأفراد	2					
يستمد نشاط المال والأعمال أخلاقياته من الاعتقادات الشخصية لفرد (الدينية والعرفية)	3					

المحور الثاني: المبادئ الأساسية لأخلاقيات مهنة المراجعة

الفرات	ت	عد الشفافية في السلوك المبادئ الأساسية لأخلاقيات مهنة المراجعة.	لا أتفق بشدة	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق بشدة
	4	عد النزاهة المبادئ الأساسية لأخلاقيات مهنة المراجعة.					
	5	عد السرية المبادئ الأساسية لأخلاقيات مهنة المراجعة.					
	6	عد العناية المهنية المطلوبة المبادئ الأساسية لأخلاقيات مهنة المراجعة.					
	7	عد الموضوعية المبادئ الأساسية لأخلاقيات مهنة المراجعة.					
	8	عد الاستقلالية المبادئ الأساسية لأخلاقيات مهنة المراجعة.					
	9						

المحور الثالث: العوامل المؤثرة في الأخلاقيات المهنية

الفرات	ت	يساهم ابتعاد تصرفات القادة أو المسؤولين في الوحدة الاقتصادية عن أخلاقيات الأعمال في تشجيع الموظفين على عدم الالتزام بها.	لا أتفق بشدة	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق بشدة
	10	للعقوبات المفروضة على المخالفين لممارسات أخلاقيات الأعمال أثراً في تحديد مدى الالتزام بها.					
	11	للتصرفات الشائعة في الوحدة الاقتصادية أثراً في دعم وتبني أخلاقيات الأعمال أو قد تشجع على الممارسات الخاطئة.					
	12	للحاجب الأخلاقي في المجتمع أثراً وانعكاساته في جميع جوانب الحياة ومنها الوحدة الاقتصادية					
	13	إن للاحتياجات المالية الأثر البالغ في تحديد مدى الالتزام بأخلاقيات الأعمال.					
	14						